مجلة أبحاث قانونية– المجلد العاشر– العدد الأول – يونيو 2023م

Legal Research Journal (LRJ) – Volume:10 Issue:1–June 2023

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/lrj/index

DOI: https://doi.org/10.37375/lrj.v10i1.1533

عنوان البحث العلمي

أهميته وضوابطه

* أ. د. سعد خليفة العبار

كلية القانون– جامعة بنغازي– ليبيا

Email: Saadkhhh@yahoo.fr

تاريخ استلام البحث : 25–05–2023م

تـاريخ قبول البحث : 08–06–2023م

تاريخ نشـر البحث : 18–06–2023م

الملخص

الأصل أنّ عنوان البحث يدل بوضوح على محتواه، ويكشف عن مضمونه، ولكن ذلك قد لا يتحقق دائمًا، فينتقد العنوان إمّا لقصوره، أو لسعته، أو لعدم تطابقه مع موضوع البحث وخطته، أو لعدم توافر الضوابط الشكلية أو الموضوعية فيه، وليكون عنوان البحث العلمي جيدًا ومنضبطًا لابد من توافر ضوابط في شكله وفي موضوعه، ولكن قبل هذا يتوجب التعريف بالعنوان وبيان أهميته، لينعكس ذلك على ضوابطه، وهذا ما عكفت على دراسته في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: العنوان، الرسائل العلمية، الضوابط.

Scientific research title–its importance and controls

* Saad khalifa saad Alabbar

Faculty of Law–University of Benghazi–Libya

Email: Saadkhhh@yahoo.fr

Received:25–05–2023

Accepted:08–06–2023

Published:18–06–2023

Abstract

The principle is that the title of the research clearly indicates its content and reveals its content.

But this may not always be achieved, so the title is criticized either for its shortcomings, or for its capacity, or for its inconsistency with the subject and plan of the research, or for the lack of formal or objective controls in it. In order for the title of the scientific research to be good and disciplined, there must be controls in its form and in its subject, but before that, the title must be defined and its importance indicated, so that this is reflected in its controls, and this is what I have been studying in this research.

.Keywords: title, theses, controls

---

* أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله بقسم الشريعة بكلية القانون– جامعة بنغازي – ليبيا.

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان، وسار على نهجه القويم إلى يوم الدين، أفضل صلاة وأزكى تسليم، وبعد

فمما تواتر بين الناس قولهم "المكتوب يقرأ من عنوانه"، وهذا يفيد دلالة العنوان على ما احتواه الكتاب، أي الرسالة، فهو يكشف عن مضمونه ويظهر مكنونه، ولما كانت البحوث والرسائل العلمية، سواء ما أعد منها للحصول على الإجازة العالية أو الدقيقة، تكتب وفق ضوابط منهجية صارمة، تواتر أهل العلم على الالتزام بها، ودبجوها في مؤلفاتهم التي عنيت بتعيين مناهج البحث العلمي وضوابطه.

ومع هذا فكثيراً ما وُجه النقد والاعتراض أثناء مناقشة الرسائل العلمية، أو قبل ذلك عند تقديم مقترحاتها، لما وسمت به من عناوين، وكذلك الأمر عند تقديم الأبحاث للنشر من قِبل أساتذة يفترض أنّهم ذوي دراية كافية بالبحث العلمي: مناهجَ وضوابط، لأسباب كثيرة، يمكن إرجاعها في كلمة واحدة لعناوينها، إمّا لعدم انضباطها، أو لعدم توافقها مع موضوع البحث أو الرسالة، فكانت أضيق منه أو أوسع، أو لعدم دقة مصطلحاتها، وهذا يكشف عن أهمية العنوان ووجوب التدقيق الشديد في صياغته.

فالعنوان هو غالبًا المدخل لقبول الموضوع البحثي أو رفضه، وهو الأساس في تقييمه وتقويمه، وهذا يبرز أهميته، ويوجب توليته مزيدا من الاهتمام، وهذا ما لاحظته من خلال خبرة تراكمت على مدى سنوات، عبر تدريس مادة مناهج البحث لطلبة الدراسات العليا، والإشراف على كثير من الرسائل العلمية أو تقييمها، أو النظر فيما يقدم من أبحاث للترقية، ترد من جامعات مختلفة.

أهمية الموضوع:

عنوان البحث هو سمته الدالة عليه، وهو ما يكشف عن جوهره ومضمونه، ولذا يتوجب أنْ تولى صياغته عناية بالغة، ولكن البعض لا يقدر لذلك قدره، فيُنتقد عمله لعدم توافق عنوانه مع محتواه، أو يطلب منه تعديل خطته، أو تعديل عنوانه ليتوافق مع المضمون، وهذا يبرز أهمية ضبط العنوان في البحوث العلمية، ومن هنا أتت أهمية هذا الموضوع.

إشكالية البحث:

تتمثّل الإشكالية التي يتمركز حولها موضوع هذا البحث في التساؤل عن ضوابط عنوان البحث العلمي، بمعنى ما الذي ينبغي مراعاته من ضوابط موضوعية وشكلية ليكون العنوان منضبطا، مراعاةً فيه متطلبات البحث العلمي الجيد، وليكون بمنأى عن النقد وطلب التعديل.

خطة البحث:

في هذا البحث سيتم معالجة مسألة العنونة، من خلال أربعة مطالب، أولها خصص للتعريف بالعنوان، وثانيها لبيان أهميته، وثالثها لعرض الضوابط الموضوعية التي يتوجب مراعاتها فيه، والرابع خصص لعرض ضوابط العنوان الشكلية، مع التأكيد على أنْ العرض والتمثيل التطبيقي سيكون فقط للرسائل والأبحاث التي تتناول موضوعات قانونية مقارنة، أو جوانب من العلوم الشرعية، كون هذا ما يمكنني بحثه بحكم التخصص العلمي، إذ ربما يكون لأهل الاختصاص في غير هذا من الفنون قول مغاير، مع أنّ الأصل أن مناهج البحث العلمي وضوابطه تتغلغل في كل العلوم، ولا يختصّ علم بعينه بشيء منها إلّا بقدر خصوصيته.

المطلب الأول

التعريف بالعنوان

العنوان لغة[1] اسم مصدره عنون، وهو مشتق من الفعل الثلاثي المضعف عنّ، بتشديد النون، ومشتقات هذا الفعل تدور كلها حول معاني العناية والإظهار والإرادة والقصد والاهتمام بالشيء، ومن هذا قولهم: أعنىَ به أي اهتم، وعنيت الأرض بالنبات أي أظهرته، وعنى بقوله كذا أي أراد وقصد، وعناه الأمر أي أهمه وشغله، ولهذا يفضل البعض افتتاح شكواه أو طلبه الذي يقدمه لجهة إدارية بالقول: "إلى من يعنيه الأمر"، أي من يهتم به ويشغله، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ[2]﴾، أي يشغله عن غيره[3]، وقوله ﷺ: "من حسن إسلام المرءِ تركه ما لا يعنيه"[4]، أي ما لا يشغله، وقولهم في الأمثال: "من تدخل في ما لا يعنيه نال ما لا يرضيه". فمن لفظ عنّ اشتق العنوان، وأريد به ما يستدل به على غيره، ومنه عنوان الكتاب أو البحث أو الرسالة العلمية، ومنه أيضا عنوان السكن أو الشركة، ولهذا يقال: عنوَنَ به إذا أخرجه وأظهره،[5] وعلى هذا فعنوان الكتاب أو البحث هو سمته الدالة على مضمونه ومحتواه، فهو ما يكشف عما في المسمى به، ويجعل من يطلع عليه يفهم إجمالا محتواه وينشغل به،[6] ومنه قيل عناوين الأخبار، أي ملخصها الذي يستدل به على تفاصيلها.[7]

ومن حيث النطق فإنّ اللغة الفصيحة هي عُنوان، بالضم، ولكن كسر العين يجوز، فيقال: عِنوان[8]، كما أنّه في العنوان أربع لغات، يقال: عنونت الكتاب وعلونته وعنّنته وعينته،[9] قال الفراء: "هو عنوان الكتاب وعلوانه"[10]، وقال الأزهري: "عننت الكتاب وعنّنته وعلونته بمعنى واحد"[11]، ولكنهم أبدلوا إحدى النونين ياء، لما لاحظوا كثرتها، فاستثقلوا اجتماع النونات، فقلبوا الآخرة ياء[12]، وجعل بعضم النون لاما، فقال علوان، لأنها أخف وأظهر من النون[13]، ومع أن علوان صحيحة لغة، لكنها لغة غير جيدة[14]، بل إن الفيومي ظنها غلطا.[15]

1- لتتتبع المعاني اللغوية لهذا اللفظ انظر ابن منظور: لسان العرب، ج13، ص290 وما بعدها، ومرتضى الزبيدي: تاج العروس، ج35، ص412 وما بعدها، الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص1315-1316.

2- سورة عبس: الآية 37.

وهنا يُبرز لنا اختلاف القراءات القرآنية ملمحًا بلاغيًا، حيث ورد بقراءة (يَعنيه)، والمعنى على هذا أنّه يكون له شأن لا يهمه معه غيره، وقرئ بـ(يُغنيه) والمعنى على هذا أنّ له شأنًا لا يقدر مع الاهتمام به على الاهتمام بغيره. ابن منظور: لسان العرب، ج15، ص104، والألوسي: روح المعاني، ج30، ص49.

3- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص193، وهذا الفهم لمعنى الآية يؤكّده ما روي عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا (أي لم يختتنوا)، قلت: يا رسول الله، الرجال والنساء جميعا، ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: يا عائشة، الأمر أشد من أنْ ينظر بعضهم إلى بعض". صحيح مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، حديث رقم 2859، ج4، ص2194.

4- ابن حبان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب الإيمان، باب ذكر البيان بأنّ من خيار الناس من حسن خلقه، حديث رقم 229، ج1، ص466.

5- ابن منظور: لسان العرب، ج15، ص103.

6- الفراهيدي: كتاب العين، ج2، ص253.

7- عمر، أحمد مختار عبد الحميد: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1566.

8- الجوهري: الصحاح، ج6، ص2167.

9- ابن دريد الأزدي: جمهرة اللغة، ج2، ص955.

10- ابن السكيت: الكنز اللغوي في اللسن العربي، ص8.

11- الأزهري الهروي: تهذيب اللغة، ج1، ص83.

12- الجوهري: الصحاح، ج6، ص2167، وابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4، ص19.

13- مرتضي الزبيدي: تاج العروس، ج35، ص419.

14- ابن منظور: لسان العرب، ج13، ص294.

15- الفيومي: المصباح المنير، ج2، ص427.

ومن هذا العرض اللغوي يتضح أنّ العنوان هو ما يستدل به على محتوى الكتاب أو البحث أو الرسالة، ويُظهره ويميزه عن غيره، فهو يكشف عن السمة الغالبة على مضمونه، فيستدل بالعنوان على ما في باطن ذلك المؤلَّف، ويجعل القارئ بمجرد وقوع بصره على العنوان يعلم أنّه يدخل ضمن دائرة اهتمامه؛ لأنّه يعرض للموضوع الذي ينشغل ببحثه، أم أنّه يتناول موضوعا لا صلة قوية له به.

واصطلاحًا لم يخرج العنوان لدى أهل العلم الشرعي عن معناه في اللغة، ولهذا لم يعنوا كثيرا بالتعريف به، إذ لم نعثر على تعريف له حتى عند من ولعوا بالتعريف لكل ما وقع تحت من ألفاظ،[1] وإنْ كنّا نجد شذرات تدل على مرادهم منه، ومن هذا قول التهانوى، وهو ممن شغلوا بالتعريف للمصطلحات الشرعية، "عنوان الكتاب هو ما يمكن الناظر إجمال ما يفصله الغرض،"[2] وهو عندهم "الظاهر الدال على ما في باطنه،"[3] وهذا يظهر تطابق المعنيين اللغوي والاصطلاحي لكلمة عنوان، ويزيد هذا بيانًا أنّنا يمكن أنْ نلحظ أنّ من مشتقات الفعل "عنّ" لفظي العلن والعلانية، وهما بمعنى الإذاعة والنشر وعدم الكتمان، وهذا ما يفعله تماما عنوان المؤلَّف، سواء كان كتابا أم رسالة أم بحثًا علميًا، حيث يكشف عما في باطنه ويذيع مكنونه.[4]

أمّا أهل العلم القانوني فلم يشغلوا أنفسهم بتعريف هذا اللفظ، رغم كثرة استعمالهم له، وتركوا ذلك لمؤلفات مناهج البحث، وبالذات ما يتعلق منها بمناهج البحث في العلوم القانونية، فكان مما ورد فيها من تعريفات أنّ عنوان البحث هو العبارة أو اللفظ الذي يتبين منه محتوى البحث،[5] وعرّفه بعضهم بأنّه ما يشمل من المعلومات ما يدفع باحثًا آخرًا أنْ يبحث عن هذه المعلومات تحت هذا العنوان،[6] وقال بعضهم العنوان هو مجموعة الكلمات التي يُفهم عند قراءتها موضوع البحث،[7] وهذا يظهر أنهم يستعملون العنوان بمعناه اللغوي، ليؤدوا به وظيفته ذاتها، ويحققوا به الأغراض عينها.

المطلب الثاني
أهمية العنوان

قال علّامة اللغة أبو الأسود الدؤلي:

نظرتَ إلى عنوانه فنبذتَه كنبذِك نعلا أخلقت من نعالكا[8]

أي فطرحتَه ونحيتَه جانبا ولم تنظر فيما فيه،[9] وهذا البيت يلخّص أهمية العنوان، فمن خلاله انتقد هذا النحوي الفذ تصرف شخص من أهل الحكم والإمارة، لأنّه نظر في الظاهر، فظن أنّه قد عرف ما حواه الكتاب فنبذه، وهذا يعني أنّ عنوان العمل يجب أنْ يكون جاذبًا

1– ومنهم مثلًا الجرجاني في كتابه التعريفات، وزكريا الأنصاري في الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، والقونوي صاحب كتاب أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، وعمر بن محمد النسفي في مؤلفه طُلبة الطَّلبة في الاصطلاحات الفقهية، وعبد الرؤوف المناوي في كتابه التوقيف على مهمات التعاريف، ومحمد روّاس قلعة جي صاحب معجم لغة الفقهاء، وسعدي أبو حبيب صاحب القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، ومحمد عميم الإحسان البركتي صاحب التعريفات الفقهية، واللكنوي صاحب الكليات.

2– التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص15.

3– جبل، محمد حسن: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ج3، ص1533.

4– رضا، أحمد: معجم متن اللغة، ج4، ص197.

5– الربيعة: البحث العلمي، ص72.

6– المصدر السابق: الموضع نفسه.

7– سليم: أساسيات البحث القانوني، ص85.

8– هذا بيت من قصيدة خلاصة قصتها أن الحصين العنبري كان عاملا لعبيد الله بن زياد على ميسان، وكان صديقا لأبي الأسود، فكتب أبو الأسود إليه طالبا منه مالا، لكنه تهاون ولم ينظر للكتاب، وشغله جمع أموال الجباية عن ذلك، فلما رجع رسول أبي الأسود، وأخبره بما كان من جفاء الحصين وتهاونه بكتابه قال فيه أبياتًا، منها هذا البيت. الدؤلي: ديوان أبي الأسود الدؤلي، ص105–106.

9– الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، ج1، ص183.

دالاً على ما فيه، ليلفت نظر القارئ ويستحوذ على اهتمامه،[1] فعنوان المؤلف هو العلامة الدالة على موضوعه، والمشيرة إلى محتواه، وهو بهذا ينبغي أنْ يكون

شاملا لأبعاده، محددا لمعالمه، نافيا لما لا يندرج تحته،[2] وهذا يبرز أهمية العنونة، فهي ليست مجرد وصف عرضي لمحتواه، بل إنها تمييز له عن غيره، ورائد يهدي إلى مضمونه.[3]

وعنوان البحث هو البوابة الرئيسة والمدخل الأساسي للبحث العلمي، فهو كاللوحة التعريفية به وبمضمونه، وهو أول ما يراه القارئ منه، ولعل أفضل وصف للعنوان أنّه كاللافتة ذات السهم الموضوعة في أول الطريق، لترشد عابريه كي لا يضلوا طريقهم،[4] ولهذا يجب أنْ يكون العنوان كاللافتة واضحًا معبرًا عن المراد بكل اختصار ودقة، وأنْ يكون لائقًا بالبحث، وأنْ يجمع بين الأصالة والحداثة ومواكبة التطور في مجال البحث العلمي.

ومن هذا تظهر لنا أهمية العنوان في البحث العلمي، وذلك لسببين، أولهما أنّ الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراة والبحوث تقدم للحصول على درجة علمية أو للترقية إلى درجة أعلى، وهي تخضع للقبول وفق إجراءات وضوابط معينة من أهل الاختصاص في النطاق العلمي الذي يدور حوله موضوعها، ولابد أنْ يُفرغ منها في وقت محدد من قبل الجهة المانحة لإجازتها، وثانيهما أنّ كتّابها من ذوي الاختصاص في مجالهم العلمي، مما يجعلهم ذوي قدرة على الغوص في بحر ذلك الفن، وأنّهم أيضًا على دراية وافية بالضوابط الشكلية والموضوعية للكتابة، وبمناهج البحث العلمي ومنهجيته، أو يفترض فيهم –بما لا يقبل إثبات العكس– ذلك.[5]

وهذا بخلاف الكتب، فهي إنْ وضعت من قِبل أساتذة جامعيين، ولغرض استعمالها في التدريس بالجامعات والمعاهد العليا فينطبق عليها ما ينطبق على البحوث والرسائل العلمية من قيود وضوابط، نظر لخضوعها للتحكيم قبل نشرها، أمّا لو لم يكن مؤلفها ممن انتسب لهذا المستوى العلمي، أو انتسب إليه ولكنه كتبها لغرض غير ما ذكر، فهو لن يلتزم ولن يلزم بشيء من الضوابط، إلّا ما تتطلبه الرقابة على المنشورات عامة في الدولة من عدم التعدي على النظام العام فيها وركائزه من دين ودستور وأخلاق وقيم.

والعنوان للورقة العلمية أو الكتاب أو الرسالة العلمية له من الأهمية ما قد يعدل العمل البحثي ذاته، وذلك لأنّه:

1– سليم: أساسيات البحث القانوني، ص86.

2– عبد العال: البحث الفقهي، ص27.

3– بدون الانشغال بتعريف البحث العلمي، كون جل، إنْ لم نقل كل تعاريفه، تدور حول المعنى ذاته، وإنْ بألفاظ مختلفة ولكنها متقاربة، فإنّ ما يميز البحث العلمي تمتعه بثلاثة عناصر متداخلة، هي:

1– أنّه عملية علمية، أي أنّه يخضع لتخطيط وتنظيم دقيق، وأنّه ليس عملية عشوائية ولا اعتباطية، تجري كيفما اتفق، وإنّما حسب تصور معين، سيترتب عليه خطوات محددة.

2– أنّه يدور الجهد فيه حول موضوع معين محدد بدقة، وهذا يقتضي ضبط الموضوع نفسه وعنوانه وخطته، لأنّ الخلل في أي منها سيؤدي إلى خلل أكبر منه عند تنفيذ مراحل البحث.

3– يتم إجراء البحث وفق منهج أو مناهج علمية مقررة سلفًا، وهذه المناهج يحددها موضوع البحث والفرع العلمي الذي ينتمي إليه، فمنهج البحث في الدراسات الإنسانية والاجتماعية هو غير المنهج الذي تدرس به الظواهر الفلكية أو الجيولوجية، ومنهج البحث في العلوم الطبية أو الفيزيائية ليس هو منهج البحث في العلوم التاريخية، كما أنّ منهج البحث في الدراسات الإسلامية يتحدد بحسب الفرع العلمي، سواء كانت حديثًا أو تفسيرًا أو فقهًا، فلكل منها ما يناسبه من مناهج أو منهج، كما أنّ البحث القانوني يناسبه مناهج، ولا يناسبه غيرها.

فالبحث عملية علمية، تدور حول موضوع معين، وليس موضوعا عاما، تتم وفق مناهج مقررة سلفًا، ويُراد منها الوصول إلى نتائج محددة، وهذه هي الغاية من البحث، ومن إنفاق المال والوقت والجهد فيه، ومن الإشراف عليه، وهذا يتطلب سعي الباحث إلى تحقيق إضافة علمية جديدة، وألا يكون عمله تكرارا لعمل السابقين، وإلا كان جهدًا ضائعًا، وهذا كله يبدأ من عنوان البحث. المشهداني: منهجية البحث العلمي، ص14 وما بعدها.

4– شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، ص35.

5 –الشيخلي: قواعد البحث القانوني، ص21.

1. يرشد القارئ بكل يسر ووضوح إلى الفكرة الأساسية أو الموضوع الذي بالبحث أو الكتاب، لأنّه لا يعينه في الحصول على بغيته غيره، وهو لهذا سيتحاشى غالبا العناوين العامة، التي لم يحدد مدلولها، ليس لفقدانها للقيمة العلمية، وإنّما لأنّها لم يبرز منها الموضوع المحدد الذي يبحث عنه القارئ، وعلى هذا فمن يبحث عن مسألة دقيقة في قانون العقوبات الليبي لن يلفت نظره عنوان كهذا "تأملات في قانون العقوبات الليبي"، بل إنّه لعموميته لا يصلح عنوان لا كتاب ولا رسالة ولا حتى بحث علمي. [1]

2. يلعب العنوان دورًا كبيرًا في تحفيز القارئ ودفعه لقراءة البحث، هذا إذا كان عنوان البحث جيدًا، وربما موضوعه ليس بتلك الجودة، فإنْ لم يكن العنوان جيدًا فقد يؤدي إلى عزوف القارئ عن الاطلاع على البحث رغم جودة موضوعه وأهميته.

3. للعنوان دوره في ضبط موضوع البحث والباحث نفسه، بحيث يتوجب عليه الالتزام بموضوع بحثه، وعليه الابتعاد عما لم يتم إدراجه في العنوان، فهو جامع مانع للموضوع، يجمع بكلماته أشتاته ويمنع غيرها من الولوج إليه.

4. العنوان الجيد هو الخطوة الأولى للبحث الجيد وللنجاح في إعداده، لأنّ من يحسن البداية سوف يحسن النهاية، وفي إحكام صياغة العنوان تلافٍ مسبق لكثير من المشاكل التي تعرض للباحثين، والتي تواتر اعتراضها لمسيرتهم البحثية، لو كان العنوان غير محكم السبك، حيت يتردد الباحث مثلاً في إدراج مسائل فرعية ضمن بحثه، لشكه في إدراجها تحت عنوانه، وقد يضطر لتعديل خطته البحثية لتوائم مع عنوان بحثه، ولهذا تندر أحدهم فاستعار لمنهجية البحث بيتا من الشعر العربي، فوصف البحث العلمي بقوله:

البحث مشكلة إذا أعددتها أعددت بحثا طيب الأوراق.[2]

5. في جودة العنوان توفير للوقت والجهد على الباحث، وحل مسبق لكثير من الصعوبات، وقطع للطريق أمامها من أن تطل برؤوسها، وفيه دافع للإسراع في تنفيذ العلمية البحثية، كونه يرسم طريقًا واضح المعالم أمام الباحث، ويشكّل آلية منضبطة متوافقة مع خطة البحث، مرتبة الفروع والخطوات، ولهذا فإنّ البعض يشبه ذلك بانطلاق المركبة الفضائية، فإنّها تخسر ثلاثة أرباع ما تحمله من وقود في الدقائق الأولى من إقلاعها، فإنْ انفلتت من قوانين الجاذبية، حلقت بقية رحلتها أياما طويلة بربع كمية الوقود، ولهذا فإنّ الوقت الذي استهلك في ضبط مشكلة البحث وموضوعه وعنوانه، إنْ استثمر جيداً، لن يذهب هدرًا، وسيتم تعويضه فيما بعد، وسيكون أثره إيجابيا على مسيرة العمل البحثي. [3]

6. العنوان الجيد هو أفضل دعاية للبحث، لأنّه يسهّل مهمة الباحثين الآخرين في الاطلاع عليه، فمن يفكر في إجراء بحث أو إعداد رسالة علمية، وبالأخص إنْ كان يبحث عن موضوع لها، أو يُعدّ مقترحًا ليقدمه لقسمه العلمي عله يحظى بالقبول، ليس لديه من الوقت ما يكفي لإنفاقه في التدقيق في محتوى الكتب والبحوث، ولذا فإنْ يكتفي بالمرور السريع على عناوينها في رفوف المكتبات، أو على شبكة المعلومات الدولية، وغالبًا لن يستوقفه إلّا ما كان لصيق العلاقة بموضوعه أو الفكرة التي تختمر في عقله، أو جاذبًا له بصياغة عنوانه.

7. العنوان المتميز الدال على الموضوع الحاصر لنطاقه يصعِّب على من رغب في التعدي على الموضوع، بنسبته لنفسه كله أو بعضه، مهمته، وعلى هذا فللعنوان دوره كبير في حفظ الحقوق المعنوية للمؤلف، كونه يدل عليه، ويجعله مختصا بموضوعه، ومن هذا ما كتبه محمود نجيب حسني عن علاقة السببية في قانون العقوبات، ومحمد سامي النبراوي عن استجواب المتهم، ومحمد نيازي حتاتة عن جرائم البغاء، حيث صارت هذه العناوين دالة عليهم، في نطاق اختصاصهم الجنائي، ومنعت الغير من التعدي على مؤلفاتهم، لأنّ من تجرأ وفعل ذلك كان كشفه هينا، وألزمت هذه المؤلفات كل باحث عند تناوله لإحدى جزيئات موضوعها، أو ما أنبنى عليها، أو تقاطع معها على العودة إليها، وعُدّ إهماله لها خللًا في بحثه وتقصيرًا منه في بذل الجهد، لأنّ أمرها لم يَعدْ ليخفى على أهل الاختصاص، بل لا أغالي إنْ قلت إنّ موضوع بعض الرسائل صار حكرًا على مقدميها، وكأنّه حرمٌ لهم، لا يحق لأحد أنْ يدوسه دون إذن منهم، ومن هذا

1– شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، ص35.

2– المشهداني: منهجية البحث العلمي، ص77.

3– المصدر السابق: الموضع نفسه.

أطروحة الدكتوراة البديعة التي قدمها سنة 1955م عبد العزيز عامر إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، إذ لم يجرؤ أحد على المساس بموضوعها إلّا ورجع إليها وأشار إلى اجتهاداته فيها بالموافقة أو المخالفة.

8. للعنوان دوره في ضبط الخطة البحثية، بل في إعدادها وتنسيقها من خلال ترتيب فصولها ومباحثها، لأن الأصل تناغم الخطة مع العنوان، وجودة العنوان ستنعكس بالتأكيد على تقسيم موضوع البحث إلى وحدات أصغر هي فصوله ومباحثه، فالجودة في العنوان هي السبيل الأيسر للوصول إلى خطة جيدة.

9. البحث فرصة مناسبة لإبراز علوم ومهارات الباحث العلمية وقدراته على تنسيق أفكاره، والربط بين معارفه، حيث يكون له دراسة موضوعه دراسة مقارنة، وهو من يحدد فيها نطاق هذه المقارنة، وله جعل دراسته تأصيلية أو نقدية أو تاريخية، وهذا يوجب عليه ضبطه في عنوانه مؤلفه، لأنّه غالبًا هو من يقيد نفسه بنفسه.

المطلب الثالث

الضوابط الموضوعية للعنوان

لأنّ العنوان هو أول ما يصادف القارئ الذي يرغب في الاطلاع على البحث العلمي، لهذا يجب أنْ يقدّم فكرة عامة عن موضوع البحث، ولذا فإنّ صياغته تقتضي الالتزام بجملة من الضوابط، ليكون عنوان البحث جيدًا وجاذبا للقارئ ومعبرًا عن مضمون البحث، وتتمثّل ضوابطه من حيث موضوعه في:

1. أنْ يكون العنوان واضحًا دقيقًا لا لبس فيه، ولا يسبب أي إرباك أو مشكلة للقارئ في فهمه أو ضبط موضوع ذلك البحث، ومن باب أولى للباحث نفسه، بل يجب أنْ يكون واضحًا تمام الوضوح في دلالته على محتوى البحث[1]، فكلمات العنوان يجب أنْ تكون قاطعة الدلالة على محتوى البحث، وليكون العنوان واضحًا لابد للباحث من استخدام مفردات لغوية لا تحتمل أكثر من معنى، لأنّ العنوان يفترض ألا يكون وألا يحتاج إلى شرح، ولا يجب أنْ يستعين القارئ بشيء غيره ليفهم مضمونه،[2] ولهذا يجب أنْ تكون ألفاظ العنوان متينة ومتماسكة، بعيدة عن العمومية،[3] فالتحديد والضبط هما سمة الأعمال العلمية، والخيال والتشويق هما سمة الأعمال الأدبية، فاختلفت عناوين كل منهما لاختلاف الغرض منه،[4] فلو استعرضنا مثلًا عناوين ما كتبه الكاتب الروائي والأستاذ الجامعي المصري

---

[1]– الربيعة: البحث العلمي، ص72.

[2]– سليم: أساسيات البحث القانوني، ص85.

[3]– المحمودي: مناهج البحث العلمي، ص87، العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

[4]– فلو استعرضنا عناوين مؤلفات بعض من عمالقة الأدب ما دلتنا على مضمونها إلّا بعد كد ذهن وإسراف في التخيل، ربما ما هدتنا إلى شيء محدد، ومن هذا أنّ مؤلفات المفكر المصري وعميد الأدب العربي طه حسين كان بعضها يحمل هذه العناوين: أحاديث، أديب، ألوان، الأيام، آراء حرة، بين بين، جنة الحيوان، صوت باريس، في الصيف، خصام ونقد، دعاء الكروان، شجرة البؤس، لحظات، ما وراء النهر، مدرسة الأزواج، من بعيد، من لغو الصيف، من هناك، نقد وإصلاح، فبافتراض أنّنا لم نطلع عليها، هل دلنا عنوان منها على مضمونها، فما هو صوت باريس؟ وأين تقع مدرسة الأزواج هذه؟ وماذا يدور في فصولها؟ وما جرى في الأيام؟ وما وراء النهر ما هو؟ وما نفهم من عبارة بين بين، ولو أخذنا مثلا واحدا، وهو كتابه الأيام، لا يمكن أنْ يخطر لنا على بال أنّه سرد لجوانب من سيرته الذاتية.

وكذلك الأمر لو استعرضنا عناوين مؤلفات الأديب المصري الشهير نجيب محفوظ، والتي منها: عبث الأقدار، القاهرة الجديدة، السراب، قصر الشوق، المرايا، قلب الليل، بداية ونهاية، اللص والكلاب، الطريق، حضرة المحترم، الشيطان يعظ، القرار الأخير، الجريمة، تحت المظلة، الباقي من الزمن ساعة، ثرثرة فوق النيل، حديث الصباح والمساء، فهي كلها عناوين زنانة، مصاغة بحرفية أديبة، تدفع إلى الإثارة والتشويق، لكنها، وهذا هو مقصودها، لا توحي بشيء محدد بذاته، إذ ما علاقة اللص بتلك الكلاب؟ ومن هو حضرة المحترم؟ وماذا حدث تحت المظلة؟ وما هي عظة الشيطان ومن وعظ بها؟ وغير هذا مما يدور في فلكه، هذا كله لا يمكن فهمه من خلال عناوين تلك المؤلفات، كونها روايات لا غاية لها إلّا الإثارة التشويق، بداية من عناوينها.

سليمان عبد المنعم رحمه الله، لظهر لنا صدق ما قلناه، فقد أصدر رواية بعنوان "الفصل الأول من الهذيان"، ومجموعة قصصية بعنوان "أربع ورقات منسية"، وكلا العنوانين لا يدلان على ما بعدهما من تفاصيل، ولا حتى على موضوع المؤلَّف؛ لأنّ الغاية هي جذب القارئ وتشويقه، ودفعه للتساؤل، بل ربما لتخيل ما ستره العنوان، ولكن المؤلف نفسه عندما يكتب في نطاق اختصاصه الأصيل، وهو القانون الجنائي، يكون محدد العنوان، دالا به وضوح على الموضوع، بعيدًا عن الخيال والتشويق والإثارة، ملتزمًا الضبط والتحديد، ولهذا حملت بعض مؤلفاته الجنائية عناوين: أصول الإجراءات الجنائية، علم الإجرام والجزاء، قانون العقوبات الخاص، النظرية العامة لقانون العقوبات.

2. ألّا يحتوي على كلمات مبهمة أو غامضة، هي بذاتها بحاجة إلى شرح، ومن هذا الرسالة المعنونة بـ"آثار الصحابة رضي الله عنهم في الأدب –من باب من كره أنْ يوطأ عقبه إلى نهاية باب في إتيان القصاص ومجالستهم ومن فعله" جمعا ودراسة وتخريجا، والمقدمة سنة 2008م من قِبل محمد عالم أبو البشر شاهر ملوك إلى قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، فالعنوان يوحي بأنّ للصحابة آثارًا في الأدب، مع أنّ ذلك هو كتاب الأدب من مصنف ابن أبي شيبة، لأنّه الكتاب الذي سار الباحث على تقسيمه، واستمد منه خطته البحثية، وقد كان الأولى ذكر أنّه كتاب الأدب لا الأدب فقط، والإشارة إلى أنّه كتاب من ذلك المصنف.[1]

3. أنْ يكون مرتبطًا بموضوع البحث بشكل جيد ودالًا عليه،[2] وهذا بخلاف الكتابات الأدبية، التي تجنح نحو الخيال والتحليل النفسي، ومن هذا لو أنّنا نظرنا في مؤلفات الروائي الروسي الكبير دوستويفسكي لظهرت لنا العناوين الآتية: المساكين، الشبيه، ربة البيت، مذلون ومهانون، الإنسان الصرصار، المقامر، الأبله، الشياطين، ولما دلنا أحدها على شيء محدد بذاته، بل دعتنا كلها إلى التوجه نحو الافتراض والتخيل والميل نحو البحث عن تفسيرات لهذا العنوان، ولو وقفنا عند روايته "الجريمة والعقاب"، والتي طبقت شهرتها الآفاق، وطبع منها ملايين النسخ وبعشرات اللغات، لظن من لا يعرفها، ولم يطرق سمعه اسم مؤلفها، أنّها كتاب في القانون الجنائي، ولكنها في الحقيقة رواية اجتماعية نفسية وفلسفية، تقع ضمن أدب الجريمة، تدور أحداثها حول طالب جامعي معوز، قتل مرابية عجوزًا، وسرق أموالها، فدخل في معاناة وصراع نفسي، أبدع هذا الروائي في تصويره.

4. تطابق عنوان البحث ومحتوى البحث، لأنّ موضوع البحث يختزل في عنوانه، ولهذا يجب ألّا يكون العنوان معبرًا عن جزء فقط من موضوع البحث، بل يجب أنْ يدلّ على الموضوع بشكل كامل وشامل،[3] فيظهر منه شموله لما يحتويه البحث، ومنعه لغيره من المسائل من الدخول فيه،[4] وكل تباين بين الموضوع والعنوان يوجب تغيير أحدهما،[5] ومن هذا مثلًا كتاب "أساسيات علم الحشرات الجنائي"، والذي نشرته سنة 2020م جامعة نايف للعلوم الأمنية لليلى بنت عودة حميد الشريف، فمن عنوانه يخيل للمطلع عليه وجود علم بهذا المسمى، سيتم عرض أسسه وقواعده التي تميزه عن غيره من العلوم الجنائية، ولكنه يخلص من قراءته إلى دعوة للكاتبة إلى استحداث هذا العلم، كما أنّ النظر في العنوان والمحتوى يكشف عن عدم تطابقهما، ولعل عنوانه التحتي هو الأولى بوسمه، والذي تمثل في "دور الذباب في التحقيقات القانونية"، فعلى هذا الموضوع تركز محتوى الكتاب، حيث جرى في الجانب الأول من الكتاب التعريف بعلم الحشرات الجنائي، وعرض خلفيته التاريخية، والتعريف بالحشرات وأنواعها، مع التركيز على الذباب ودوره في كشف ملابسات الجرائم..

1– وهذا الخلل نراه في رسائل أخرى، تناولت جوانب من آثار الصحابة جمعا وتخريجا ودراسة، كان أساس تقسيمها ومبنى خطتها هو مصنف ابن أبي شيبة، لكنها أغفلت ذكره في عناوينها، منها أطروحة الدكتوراه التي قدمها سنة 1430هـ بندر بن عبد الوهاب العامر للمؤسسة ذاتها عن آثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في البيوع والأقضية (القسم الثاني)، ورسالة الماجستير التي قدمها سنة 1429هـ محمد غازي محمد الحكمي للمؤسسة ذاتها، وتناول فيها آثار الصحابة من أول كتاب الحدود إلى آخر باب الرجل يقع على جارية امرأته.

2– المحمودي: مناهج البحث العلمي، ص87.

3– المصدر السابق: الموضع نفسه.

4– الربيعة: البحث العلمي، ص72.

5– الشيخلي: قواعد البحث القانوني، ص23.

5. أنْ يكون العنوان معبرًا عن مضمون مشكلة البحث،[1] بحيث تتم صياغته بأسلوب يعبّر عن محتوى البحث، وأنْ يظهر ذلك للقارئ بمجرد اطّلاعه عليه، فيعطيه فكرة عامة عن البحث، وبالتالي فكرته الرئيسة، دونما حاجة سؤال الباحث أو غيره عن ذلك، ولهذا يجب أنْ يكون العنوان بسيطًا لا تعقيد فيه، واضحًا لا غموض فيه، وأنْ يفصح عن موضوع البحث، بحيث نتبيّن منه حدود الموضوع وأبعاده، وأنْ يكون موحيًا بالأفكار الرئيسية له، وألّا يتضمن ما ليس داخلًا في موضوعه، أمّا العمومية في الألفاظ فلا تؤتي ثمرة، ومن هذا أنّ مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية نشرت سنة 1994م كتابًا بعنوان "أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام"، ويحار المرء عند وقوع نظره على هذا العنوان في التعرف على مضمون الكتاب، وربما لا تسعفه توقعاته وتخيلاته إلى الاهتداء بشيء بعينه، والحقيقة أنّ الكتاب خُصص لعرض شيء من الانحرافات في هاتين الديانتين اللتين سبقتا الإسلام تاريخيًا، وخصص كل فصل منه لعرض ما ظهر للمؤلف في كل منهما، دون أنْ يستوعبها حصرًا.

6. اتسام العنوان بالابتكار والوضوح في الآن نفسه، وأنْ يكون متميز الكلمات، بحيث تكون كلماته مفتاحًا لمضمونه، دالة على موضوعه، مساعدة على تصنيفه وفهرسته بشكل صحيح ويسير، فالتقعر في الألفاظ والجري وراء التشويق ربما تكون نتائجه عكسية، وهذا لا يعني وجوب استعمال ألفاظ مستحدثة، بل إنّ الإبداع كله في الاختصار والبساطة، وهذا يعني أنّه على الباحث بذل جهده في صياغة عنوان مؤلَّفه، وهذا ليس فقط في العنوان الرئيس للبحث أو الرسالة، بل حتى في ما يندرج تحته من عناوين للفصول ومباحثها؛ لأنّ أسوأ صيغ العناوين هي تلك المركبة، والتي يعمد فيه الباحث إلى حشر مسألتين أو أكثر، رآها مترابطة، فيعنون للفصل بما يفيد جمعها، ثم يخصّ كل مبحث منها بمسألة، وكذلك يفعل عند عنونته للمطالب تحت كل مبحث، ومن هذا عنونة الفصل مثلا بـ"مفهوم الزواج الفاسد وصوره وحكمه الشرعي والقانوني"، ثم تقسّم تخصيص كل مسألة منها بمبحث.

7. عدم صياغة العنوان بما يوحي أنّ متغيرات البحث هي تحصيل حاصل، لا تحتاج إلى برهنة، أو يتضمن العنوان حكما أو نتيجة متوقعة،[2] فهذا يصلح في الكتب التي تنشر دون تحديد قارئها، لكنها لا تصلح في البحوث العلمية؛ لأنّ مثل هذه العناوين تظهر التحيز وتكشف عن نتائج البحث، وحكم كاتبه المسبق عن الموضوع، ومن هذا مثلًا أنْ يعنون أحدهم رسالته بـ"كشف شبهات فلان حول القرآن الكريم ودحضها"، فهكذا عنوان يوحي، بل يعلن، أنّ ما سيقوله صاحب الشبهات لا يقوم على ساقين، وأنّه مجرد أقاويل وأباطيل سيتم دحضها، ولن يقع تأييد أحدها، وعلى هذا فثمرة الكتاب وضحت من عنوانه، مما يفقد من يطلع عليه كثيرًا من الانجذاب للتعرّف على ما فيه، وأوضح من هذا مؤلف الشيخ محمد سليمان، والذي نشرته المطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1355هـ، وعنونه بـ"حدث الأحداث في الإسلام–الإقدام على ترجمة القرآن"، فحشره بالأدلة على حرمة الترجمة للكتاب الكريم واستقصى مفاسدها، وغض طرفه بالكلية عن كل ما يعارض رأيه، ومن العنوان يظهر للمطلع عليه شناعة هذه الترجمة وحرمتها، رغم قول جمع كبير من العلماء بعكس هذا.

8. عدم اختلاف موضوع البحث ومشكلته الرئيسية عن مضمون العنوان، بحيث يتطابق العنوان والمضمون، فلا يكون أحدهما أوسع من الآخر، أو أضيق منه،[3] وهذا يكون بذكر كلمات لا دور لها في البحث، أو إغفال كلمات أساسية من العنوان، وهذا قد نلاحظه في الدراسات الشرعية، عندما يأتي أحدهم بعنوان فرعي لرسالته عن آراء عالم بعينه، فيقيده بقوله "جمعا ودراسة"، مع أنّه لا جمع في تلك الرسالة، فكل ما سيتم التعرض له مدون في كتاب بعينه، فاقتصر عمل الباحث على الدراسة دون الجمع، كما أنّ المطعن يأتي من زاوية أخرى، وهو عمومية كلمة دراسة، إذ لم يتحدد المقصود بها، لأنّها لا توحي بشيء محدد ودقيق، أهي تحليلية أم نقدية أم تأصيلية أم مقارنة أم غير ذلك.

1– العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

2– العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

3– سليم: أساسيات البحث القانوني، ص86.

وهنا ينبغي التنبه إلى الفارق بين موضوع البحث وعنوانه، فاختيار الموضوع يسبق ضبط العنوان، لأنّ العنوان هو في الحقيقة صياغة لمحتوى الموضوع،[1] وهما كثيرًا ما يتطابقا، ولكن هذا ليس هو الأعم وقد لا يكون الأدق، ومن هذا مثلًا لو أنّ أحدهم رغب في دراسة أحكام القتل الذي يرتكبه القريب على إحدى قريباته وشريكها، حال مفاجأته لهما وهما يرتكبان جرم الزنى أو هما في حال جماع غير مشروع، وذلك من الوجهة الشرعية وفي القانون الليبي، كون القاتل قانونًا لا يستحق إلّا عقوبة القتل المخفف، وبهذا المعنى يبدو موضوع البحث منضبطًا ومحددًا، ولكن إشكالات تعرض له عند صياغة عنوانه، فهل يعنونه بجرائم الشرف، أم القتل والإيذاء دفاعًا عن الشرف، أم هو دفاع عن العرض، وهل من فارق بين الشرف والعرض، أم هما الشيء نفسه من حيث الاصطلاح، وما هي منهجية هذه الدراسة ؟ أهي وصفية فقط أم تحليلية أم غير ذلك؟ هذا كله ينبغي ضبطه في عنوان البحث، ليتوافق موضوعه وعنوانه.

9. ألّا يكون العنوان بصيغته المقترحة كعنوان للبحث، قد سبق استعماله في بحث آخر أو رسالة علمية أو كتاب، إذ يجب أنْ يكون العنوان فريدًا في صياغته، وغير مقتبس من غيره ولا مكرر،[2] ومع هذا فلا ضير في تكرار العناوين إنْ احتمل الأمر تعدد وجهات النظر وسبل معالجته، وبالأخص في الأبحاث التي تقدم للمؤتمرات العلمية، والتي يعالج كل منها موضوعًا محددًا دقيقًا، ومن هذا تقديم أكثر من بحث عن تكييف التزام الطبيب تجاه مرضاه، أهو التزام ببذل عناية أم بتحقيق نتيجة لمؤتمر يعالج موضوع المسؤولية الطبية.

10. دقة العنوان ودلالته على موضوع البحث ووجازته، فيكون العنوان في جملة أو عبارة واحدة، تقدم رؤية شاملة لجوانب البحث وأبعاده، [3] بحيث يتطابق العنوان مع محتوى البحث، وييسر للدارسين والباحثين سبيل العثور عليه، فيجدون من خلال عنوانه صلة بين موضوعه وما يرغبون في دراسته من إشكاليات دونما عناء ولا كبير جهد.[4]

11. توافق ترتيب ألفاظ العنوان مع خطة البحث، بحيث تتناغم معها في ترتيب الورود، ويكون ترتيبها طبقًا للقواعد اللغوية والنهجية معًا،[5] فلا يتم مثلا تقديم الجانب التطبيقي على النظري، ولا تقديم الأركان والشروط على التعريف، ولا تقديم التعريف الاصطلاحي على اللغوي، فمثلًا لو كان المراد دراسة فقه شخصية ما، كإبراهيم النخعي مثلًا، فالواجب التركيز في العنوان على فقهه لا على شخصيته، ليكون العنوان كالتالي: "فقه إبراهيم النخعي"، أمّا العنونة بـ"إبراهيم النخعي وفقهه" فتستوجب تقسيم الدراسة إلى قسمين، يتناول أولهما شخصية هذا العالم بالترجمة له، عبر بيان ملامحها العامة، وتأثرها بظروف عصرها، والثاني يُعرض فيه فقه هذا المجتهد، وهذا لا يتناغم مع الخطة البحثية المعروضة، أمّا عند العنونة للموضوع بـ"فقه إبراهيم النخعي" فإنّ مسألة الترجمة تتراجع من حيث الحجم والأهمية، لتنصب الدراسة على فقهه، دون أنْ يكون هناك مانع من ذكر شيء من ترجمته بما يخدم الموضوع، ويوضح المنهج العام لاجتهاداته.

12. تحاشي ما يظهر منه ابتغاء الباحث للإثارة أو الشهرة أو مدح لعمله، أو احتقار أعمال الغير أو تسفيهها، ولو كان تستحق ذلك، ليس فقط لأنّ من كتبها مجتهد، يجوز عليه الصواب والخطأ، بل لأنّ البحث يفقد شيئا من قيمته العلمية، إنْ ظهرت نتائجه من عنوانه،[6] فمن الأول كتاب عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، والذي نشرته دار ابن القيم بالرياض سنة 2003م، والذي على جودة ما فيه، وبذْل مؤلفه فيه غاية جهده، فإنّ عنوانه قلل من أهميته، حيث جاء مادحًا له، فوصفه بأنّه "القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد"، ومنه أيضًا كتاب عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، والذي نشرت دار الهداية بالرياض طبعته الثانية سنة 1987م، وجاء بعنوان

1– المشهداني: منهجية البحث العلمي، ص78.

2– ومثال هذا رسالة الماجستير المقدمة لكلية القانون بجامعة بنغازي من قبل عبد الحفيظ ماضي رحمه الله، والتي كان عنوانها "المساهمة الأصلية في الجريمة"، فإنه يتطابق تماما مع عنوان رسالة الدكتوراه التي سبقته في تقديمها فوزية عبد الستار رحمها الله إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ومع أن كليهما جاءت في صيغة دراسة مقارنة، فإن رسالة الأستاذ ماضي تركزت على القانون الليبي، وتركزت رسالة الدكتورة فوزية على القانون المصري، ولكن هذا الفارق الجوهري لم يظهر في عنوانيهما.

3– عبد الحميد، محمد: البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم، ص204–206.

4– عبد العال: البحث الفقهي، ص28.

5– المشهداني: منهجية البحث العلمي، ص79.

6– عبد العال: البحث الفقهي، ص28.

"منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داوود بن جرجيس"، ومن الثاني الردود التي وُوُجِه بها داود بن جرجيس هذا في عدة مؤلفات، تضمنت كشف زيف شبهاته وأباطيله، ومنها ما وصل إلى وصفه بالمفتري، ككتاب القول النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس، لمؤلفه عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، والذي نشرته دار الهداية بالرياض سنة 1405هـ، وبغض النظر عن ابن جرجيس هذا، فقد مدح المؤلف كتابه وذم خصمه، وهو غير محق، ولو كان في الخصم ما قاله فيه، لأنّ فعله هذا قلل من قيمة كتابه، وكشف عن موقف مسبق له منه، آزره بما وقع تحت يده من أدلة، وما جادت عليه به قريحته من عبارات.

13. مراعاة المرونة قدر الإمكان في صياغة العنوان، بحيث يكون قابلًا للتعديل لو احتيج إليه، ولهذا لو اختير كعنوان للكتاب مثلا "العقوبات في الفقه الإسلامي"، ثم تبيّن طول هذا الموضوع، وعدم تناسبه مع وقت الباحث، فله تعديله بقصره على عقوبة واحدة منها، وجعله "عقوبة السرقة في الفقه الإسلامي." [1]

المطلب الرابع

الضوابط الشكلية

بالإضافة إلى الضوابط الموضوعية، لابد من مراعاة جملة من الضوابط الشكلية، ليظهر العنوان في أفضل صورة، وليكون معبرًا تمامًا عن موضوع البحث، وجاذبًا للقارئ، وتتمثّل هذه الضوابط في:

1. البعد عن استعمال أدوات الربط[2] ما أمكن، فالأصل ألّا تستعمل في العنوان إلّا الأسماء، أمّا الأفعال والحروف فلا تستعمل إلّا عند الضرورة وبقدرها، وبقدر ما توجبه اللغة، ولهذا يتوجب تحاشي أدوات الربط ما أمكن، لأنّها تجلب دائمًا كلمات أخرى بعدها، وهذا قد يكون فيه تزيدًا في كلمات العنوان، ومن هذا قولنا في العنوان "التي تدل"، وهاتان كلمتان إحداهما أداة ربط، وهي الاسم الموصول، ويمكن الاستغناء عنهما بكلمة واحدة، هي كلمة الدالة فقط.

2. تحاشي العناوين التحتية ما أمكن، والاقتصار عند الحاجة على عنوان تحتي واحد منها، لأنّ العنوان الأصغر هو في الحقيقة ضابط لما فوقه، وتضييق لمحتواه، ولا يجوز إجراء ذلك على دفعتين، بمعنى بيان الموضوع في العنوان الرئيس، ثم وضع ضابط يحصر دائرته في العنوان التحتي الأول، ثم حصر ما جرى حصره في تلك الدائرة عبر العنوان التحتي الثاني، فهنا يفقد العنوان ضبطه، ويجعل القارئ يظن عمومه، وهو في الحقيقة محصور في نطاق أضيق مما ظن، ومن هذا رسالة ماجستير قدمت سنة 2022م، لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة بنغازي، جاءت بعنوان "الصناعة الحديثية والفقهية عند ابن بزيزة التونسي"، وهذا عنوانها الرئيس، ليتم تضييقه بعنوان آخر، هو "في كتابه روضة المستبين"، فبان أنّ الدراسة ليست للصناعة الحديثية والفقهية لهذا العالم، بل هي فقط لما ورد في هذا الكتاب، ثم جرى تضييق ذلك بقصر نطاق الدراسة بجعلها تحليلية، ومن خلال كتابي الطهارة والصلاة فقط من كتاب روضة

1– الربيعة: البحث العلمي، ص73.

2 – أدوات الربط كثيرة، منها:

– حروف العطف، مثل الواو– أو– الفاء– ثم.

– الأسماء الموصولة، مثل الذي– التي– اللذان– اللتان– الذين– اللاتي.

– أدوات التفسير، مثل المراد– المقصود.

– أدوات الاستشهاد، مثل على سبيل الحصر– على سبيل المثال– نحو– من ذلك.

– أدوات الاستثناء، مثل ما عدا– إلا– غير– ما خلا.

– الأدوات الدالة على السبب، مثل حيث– لأن– إنّ– أنّ– لام التعليل

– الأدوات الدالة على النتيجة، مثل لهذا– من هنا– إذًا– بناء على.

– أدوات التوكيد، مثل إنّ– أنّ.

– أدوات تكرار المعنى، مثل أيضا– كذلك– إلى جانب– كما أن.

– أدوات الاستفهام، مثل كيف– ماذا– لماذا– أين.

المستبين، فبان من هذا أنّ الأمر بدأ بعنوان أعمّ بكثير مما جرى فعلا دراسته، وصارت الدراسة محصورة في الصناعة الحديثية والفقهية لما ورد عن ابن بزبزة في كتابي الطهارة والصلاة من مؤلفه روضة المستبين.

3. عدم استعمال نصوص الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة في العنونة، تنزيها لها عن التقطيع، وعن استعمالها في غير ما وضعت له، إذ مع جزالة الألفاظ الشرعية وجازتها فإنّها قد لا تناسب ما يريده الكاتب في بحثه من مسائل، لا لقصورها عن البيان، وإنّما لقصوره عن التعبير عن فكرته من خلالها، وعن توظيف الآية أو نصّ الحديث الشريف في بيان مراده، ومن هذا أنّ صاحب رسالة "آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية"[1] عنون أغلب مطالب رسالته بآيات قرآنية، منها مثلًا أنّه عنون لمباحث باب النكاح بآية لكل مطلب، فكان المطلب الأول بعنوان ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ[2]﴾، والثاني بعنوان ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ[3]﴾، دون أن يكمل الآية ليكتمل معناها، وهكذا بقية المطالب.

4. ألّا يكون العنوان طويلًا جدًا، إذ كلما كان العنوان أقصر كلما كان ذلك أفضل، بشرط ألّا يؤدي ذلك إلى عدم وضوحه؛[4] لأنّ طول العنوان يخرجه عن وظيفته ويدخله في نطاق الشرح،[5] والحد الأقصى الذي تقترحه كتب مناهج البحث هو خمس عشرة كلمة[6]، وإنْ كنا نرى أنّ هذا أيضًا كثير، إذاً لا يجب أنْ تزيد كلمات العنوان عن عشرة، لأنّ العنوان الطويل صعب الحفظ، وهو يصيب القارئ عادة بالملل منه، ثم من الموضوع ذات، لانعكاس سوئه عليه، وفي المقابل لا يجوز أنْ يكون العنوان قصيرًا، بحيث يقصر عن تغطية كل محاور البحث، ويعجز عن الكشف عن المحتوى العام للبحث، أو يوهم بغير مضمونه، ومن هذا مثلًا رسالة معنونة بـ"آيات الأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية"، مما يوحي لغير المتخصص أنّ لهذا العلامة آيات أحكام تخصّه، مع أنّ موضوعها هو تفسير ابن تيمية لآيات الأحكام، فظهر سوء العنوان بحذف كلمة تفسير، مع أنّها المعبر عن صلب موضوع الرسالة.

5. الحذر من الوقوع في الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية،[7] إذ الخطأ في العنوان ولو كان هيّنًا لا يمكن التغاضي عنه، ومن هذا عنونة رسالة ماجستير في الفقه الإسلامي، مقدمة من نزار عبد الكريم سلطان سنة 1399هـ إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، بـ"آثار الإفلاس في شخص المدين– دراسة مقارنة"، مع أنّ الباحث نفسه فيما تلى العنوان يستعمل حرف العطف "على" بدل "في"، وهو الأصح لغة، وهذا أيضًا تظهره مباحث هذه الرسالة، والتي تناول فيها آثر الإفلاس على تقييد حرية المدين، كمطالبته وملازمته وحبسه وعقابه، وأثره على تصرفاته الشخصية كنفقته ونكاحه وإقراره واقتصاصه، وقل الأمر نفسه عن البحث الذي نشرته مجلة القانون والاقتصاد في ملحق العدد 95 الصادر في نوفمبر 2022م، وجاء بعنوان "إحكام النظر إلى المخطوبة في الفقه الإسلامي.." بكسر همزة إحكام، والصواب فتحها، لأنّ الإحكام من الإتقان، والأحكام أمر آخر، وهذا ما نلاحظه أيضًا على الكتاب المعنون بـ "القانون الجنائي مبادئه الأساسية ونظرياته العامة في التشريعين المصري والسوداني" فكسرت همزة مبادئ والصواب فتحها.

1– وهي رسالة في التفسير قدمها سنة 1421هـ عبد الحي بن دخيل الله المحمدي إلى قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

2– سورة البقرة: الآية 221.

3– سورة البقرة: الآية 223.

4– الربيعة: البحث العلمي، ص72، العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

5– سليم: أساسيات البحث القانوني، ص86.

6– هذا ما تكاد تتفق عليه كتب مناهج البحث، ولكن الاستقصاء يجعلنا نشكك في ذلك، إذ لا يعلم على وجه التحديد من اقترح هذه الخمس عشرة كلمة، ولا لماذا، ولا وفق أي معيار، فما نراه واقعا أن عناوين الكتب والأبحاث والرسائل الجامعية لا تصل إلى هذا العدد ولا حتى تقاربه، فقد تكون مجرد كلمتين أو كلمات معدودة لا أكثر.

7– العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

6. تحاشي استعمال ألفاظ غير محددة النطاق، مثل بعض أو على سبيل المثال، ومن هذا عنونة مطلق هلال ضويحي النفيعي للرسالة التي قدمها إلى قسم التربية الإسلامية والمقارنة بكلية التربية بجامعة أم القرى بمكة، للحصول على درجة الماجستير في تخصص التربية الإسلامية، بـ"آداب المعلم والتعلم عند بعض المفكرين المسلمين" دون أنْ نعرف من هؤلاء البعض، ولماذا اقتصر عليهم، ولماذا أغفل غيرهم، وما هو معياره في الاختيار وفي الإغفال؟

ومن هذا أيضًا البحث المنشور بمجلة الجامعة الأسمرية، في السنة السابعة، في عددها الرابع عشر الصادر سنة 2010م، والذي حمل عنوان "التأصيل الفقهي لبعض المواد الواردة في القانون رقم 10 (العدة وأحكامها) والخلل يأتي من التزيد والقصور معًا، فقد كان يكفي القول "مواد القانون" وليس "المواد الواردة في القانون"، والثاني التجهيل بالقانون، فالقوانين تسمى بأرقامها مقرونة بسنوات إصدارها، وعند تفحص متن البحث نراه مقتصرًا على تناول النصوص القانونية المتعلقة بالعدة ومسائلها، ولهذا كان ينبغي قصر العنوان عليها.

7. عدم التكلف في العبارة من حيث اللفظ أو الصنعة الكلامية، بل الواجب تجنب السجع في العنوان،[1] لأنّه وإنْ كان محبذًا فيما مضى، لدلالته على التبحر في علوم اللغة[2] فهو دليل في زماننا على التكلف والتقعر، ولأنّه يؤدي إلى التزيد في العنوان، بإضافة كلمة أو كلمات لا دور لها في بيان مضمون البحث سوى الحفاظ على الوزن،[3] ومنها عنونة بحث مقدم إلى مجلة البلاغ التي تصدرها جمعية مسلاتة الأهلية لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه، نشر في عددها الثالث الصادر سنة 2009م، جاء بعنوان "نهاية السول في الرد على من قال بميراث الرسول صلى الله عليه وسلم –دراسة حديثية موضوعية"، فما الذي أداه لفظ "نهاية السول للبحث وعنوانه من فائدة غير الحفاظ على السجع.

8. تجنّب الألفاظ المطاطة والمصطلحات الغريبة أو الغامضة وذات الدلالات الإيحائية، والحرص على استخدام المصطلحات الشائعة في الوسط العلمي؛[4] لأنّها تؤدي إلى عدم فهم موضوع البحث ذاته، فإنْ كان لابد منها فلابد من ضبطها، لأنّها ستنعكس على جوهر

1– الربيعة: البحث العلمي، ص72.

2– حيث نرى الحرص واضحا على موسيقية العنوان، وإخراجه بصورة مسجوعة، ومن هذا أنّ شروح مختصر خليل على تعددها، وقد تجاوزت المئات، جاءت مسجوعة العنوان، حتى استُهلِك تقريبا كل ما أمكن السجع به من ألفاظ، ومنها مثلا:

– الدرر في شرح المختصر لبهرام الدميري.
– مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب الرعيني.
– شفاء الغليل في حل مقفل خليل لابن غازي العثماني.
– جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل للسوفي القماري
– التيسير والتسهيل فيما أغفله خليل للسميدي
– فتح الجليل بنظم خليل لابن سليمة التونسي
– بهجة النظر في تقريب مسائل المختصر لأحمد عزوز.
– مواهب الجليل من أدلة خليل للجكني الشنقيطي.
– البيان والتكميل في شرح مختصر خليل لأحمد حلولو الزليتني

للمزيد انظر: مؤلفنا المختصر الخليلي في القرن الحادي والعشرين.

3– بل إنّ الحق يلزمنا بتقرير أنّ السجع في العناوين ما ظهر إلّا في عصر التخلف والتقليد، إذ لم يكن سائدًا قبله ولا حتى مستعملًا، ويبدو أنّه لم يعدْ له من معنى ولا فائدة بعده، فكأن السجع ارتبط بالتقليد وغلب على الحواشي والشروح.

4– العبدلي: أساسيات البحث العلمي، ص44.

ومن هذا أنّ قانون العقوبات التونسي يستعمل لفظ المحاولة للدلالة على الشرع، ودفع الصائل للدلالة على الدفاع الشرعي، وبغض النظر على دلالتهما اللغوية وصحتها، فإن استعمالهما من قِبل باحث في القانون الليبي غير جائز، لتداخل المصطلح الثاني مع المصطلح الشرعي، فيظنه من يطلع عليه أنّه بحث فقهي لا قانوني، كما أنّ المصطلح الأول لا يمكن فهمه على أنّه يدل على الشروع لعد استعماله في غير قانون العقوبات التونسي.

الموضوع وخطته البحثية، ومن هذا لو أنّ أحدهم أراد دراسة مسائل الدفاع الشرعي كأحد أسباب الإباحة في القانون الجنائي، فإنّ إشكاليته تبدأ من عنوانه، فهي التي ستحدد مسار البحث، وربما تنبئ عن نتائجه، فهل ستكون الدراسة قانونية صرفة أم فقهية شرعية أم مقارنة بين النظامين، لأنه على وفق ذلك على الباحث أن يختار بين اصطلاحي دفع الصائل، وهو المصطلح الفقهي الشرعي، ومصطلح الدفاع الشرعي، وهو الاصطلاح القانوني، ثم عليه حسم تكييفه أو تركه فيما بعد ليتبيّن له أمره، لأنّ وسمه بالحق، ليقول عنه "حق الدفاع الشرعي" سيغلق باب التكييف، مع أنّ المسألة محل جدل بين أهل القانون، بين ما هو حق ورخصة وواجب، وأحواله في كل منها، وكذلك الأمر عند دراسة موضوع جنائي، تختلف اصطلاحاته بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، إذ لابد من تخير المصطلح الأدق، وعدم إسقاط الاصطلاح الفقهي على القانوني أو العكس، فالمصطلح ليس فقط وصف للموضوع بل إنه يتغلغل في تكييف مسائله، ويضرب بأصوله في عمق فلسفة النظام ذاته، سواء كان شرعيا أم قانونيا، ومن هذا لو درس موضوع الشروع، فهذا المصطلح القانوني لا ذكر له في المدونات الفقهية الإسلامية، لأن الفلسفة قائمة فيه على اعتبار كل ما ليس حدا ولا قصاصا هو جريمة تعزيرية، وبهذا فالشروع في القتل (قانوناً) والذي ترتب عليه إحداث جراح بالمجني عليه لما أطلق عليه الرصاص، هو في الحقيقة جريمة قصاص أخرى، اكتملت أركانها، في الفقه الإسلامي.

9. تحاشي الألفاظ التي تحمل تأويلات مختلفة أو متعددة، واستبدالها بألفاظ محددة الدلالة وذات مدلول واحد، أو ضبطها بما يظهر دقة معناها، ومن هذا رسالة دكتوراة في الفقه المقارن جاءت بعنوان "القول الغلط في الفقه الإسلامي– دراسة تأصيلية تطبيقية"، قدمت سنة 2017م إلى قسم الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم بالسعودية، وعنوانها يوهم المطلع عليها بوجود قول غلط في الفقه الإسلامي، مع أن الدراسة –كما صرح واضعها– جاءت "لإلقاء الضوء على اصطلاح الغلط الذي يستخدمه النقاد من الفقهاء، حيث يحكمون على أقوال فقهية بأنّها غلط لخلل لَمحُوه وعرفوه بما وهبهم الله من علم الشريعة وصحة الفهم"[1]، فالدراسة ليست لبيان القول الغلط، وإنّما "لتحرير هذا المصطلح وبيان مفهومه، وسبر استعمالاته عند الفقهاء، وتتبع إطلاقاتهم له، والتعرف على أنواعه، ورصد أسباب الوقوع في الخطأ والغلط في الأقوال الفقهية، وهذا في جانبها التأصيلي، أما جانبها التطبيقي فقد قام على جمع ودراسة أهم الأقوال الفقهية في التراث الفقهي التي حكم عليها بأنّها غلط، وإيراد تقريرات الفقهاء المحققين في ذلك".[2]

10. عدم شرح العنوان، وذلك ببيان ما يندرج تحته من موضوعات، أو الدعاية له بذكرها، لأنّ الشرح لا يخرج عن كونه إمّا تزيدًا وإمّا غموضًا في العنوان، وكلاهما نقيصة فيه، ومن هذا أنّ أحدهم يكتب بحثًا فيعنون له بـ"الخطاب الديني (تعريفه وأسسه وخصائصه والمقصود بتطويره)، وهذا في الحقيقة عرض لخطة البحث وما تضمنته من مسائل لا عنوانا للبحث[3]، ومن هذا أيضًا أنّ مؤلف كتاب قواعد البحث القانوني، مع أنّه مؤلَّف تدريسي لبيان كيفية كتابة البحوث، فقد جعل له عنوانًا تحتيًا طويلًا، نصه: "الجوانب الشكلية والموضوعية للبحث القانوني، لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراة ونظم ترقية القضاة وتدرج المحامين"، مع أنّ الكتاب خلا كله من أي ذكر لما يتعلق بالقضاة والمحامين، ولم يرد فيه إشارة لهم غير ما ورد في العنوان.

يضاف لهذا أنّ شرح العنوان من جانب آخر قد يبعد القارئ عن الكتاب، فيأتي بنتيجة عكس المراد، كون القارئ يبحث عن مسألة ما، ظنها جرى معالجتها فيه، فلما لم تذكر على الغلاف، أعرض عنه، رغم أنّها عولجت تفصيلًا في ثناياه، والعلة فقط في أنّها لم يشر إليها من صاغ ذلك العنوان التحتي، وقل الأمر نفسه بشأن كتاب التنفيذ الجنائي في ضوء القضاء والفقه لعبد الحميد الشواربي، والذي أصدرته دار الكتب والدراسات العربية، حيث عدّد على غلافه، في عنوان تحتي، مسائل كتابه واحدة واحدة، وفعل الأمر نفسه في كتابه الذي أصدرته دار النشر ذاتها، وجاء بعنوان الجرائم المالية والتجارية، حيث عدد تلك الجرائم على غلاف الكتاب واحدة واحدة.

1– ابن سليمان: القول الغلط في الفقه الإسلامي، ص3.

2– المصدر السابق: الموضع نفسه.

3– هذا عنوان بحث قدم للندوة العلمية عن الخطاب الديني –الواقع وآفاق المستقبل، والتي نظمتها الهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة بليبيا سنة 2008م، وهذا ربما ما دعا غيره إلى تمييز محتوى بحثه عنه والمقدم للندوة ذاتها بذكر مفرداته، فجاء تحت عنوان "الخطاب الديني، ماهيته وأنواعه ووسائله ومؤسسات إعداده"

11. تجنب ذكر ما هو مفهوم بداهة في العنوان، أو ما لا حاجة إليه لبيان موضوعه وضبطه، ومنه رسالة ماجستير قدمت لقسم الشريعة بكلية القانون بجامعة بنغازي عنوانها "التسعير في الفقه الإسلامي– دراسة فقهية مقارنة" إذ ليس هناك من داع لشرح العنوان بوصفه بأنه دراسة فقهية مقارنة، فهذا تزيد لم يضف شيئا، وهو مفهوم بداهة، لأنّ الدراسة الفقهية لا تكون إلّا مقارنة، ومن هذا أيضاً رسالة دكتوراه جاءت بعنوان "دراسة وتحقيق مخطوط كتاب حاشية الفريمي على التلويح للإمام أحمد بن عبد الله الفريمي الحنفي 879هـ من بداية الكتاب إلى نهاية التعليق بالشرط"، فلو صغنا العنوان كما يلي ما تغيّر شيء من مضمونه ولا مفهومه "دراسة وتحقيق حاشية الفريمي على التلويح من بداية الكتاب إلى نهاية التعليق بالشرط" فحذفنا منه كلمة مخطوط؛ لأنّ التحقيق يتضمن بداهة أنّه وقع لمخطوط، وكذلك الأمر بشأن لفظ كتاب، لأنّ كلمة حاشية تغني عنه، وحذفنا منه اسم مؤلفه كاملا، لأنّ الإشارة إليه بشهرته يكفي، وحذفنا منه تاريخ وفاته، لأنّه لا معنى ولا فائدة لذكره في العنوان، وأيضًا لا معنى لذكر مذهبه الفقهي، فهذا محله الترجمة له، والتي جاءت في متن التحقيق، فكان العنوان يتكون من 22 كلمة، وصار فقط 13 كلمة، ولم يفقد شيئا من معناه.

12. عدم تكرار اللفظ ذاته أو أحد مشتقاته في العنوان، كما لا يجوز أنْ يتضمن العنوان ألفاظًا مترادفة، لأنّ هذا تكرار لذات المعنى بألفاظ متعددة، مع أنّ أحدها يغني عن الآخر، فكلما جرى توفير كلمة من العنوان كلما كان هذا أفضل، فالتكرار والإطناب في العنوان غير محبذين، ومن هذا عنونة رسالة الماجستير بـ"أثر الطلاق على المرأة العاملة في المجتمع الليبي–دراسة ميدانية على النساء العاملات المطلقات بشعبية النقاط الخمس"، فتكرار ورود المرأة العاملة المطلقة مرة بصيغة الإفراد ومرة بصيغة الجمع واضح، وكان ينبغي تحاشيه، لأنّه لم يضف جديدًا إلّا في كونه دراسة ميدانية، وكان ينبغي صياغته بما يحول دون تكرار ذكر ذات الألفاظ مرتين، ومنه أيضًا رسالة ماجستير نوقشت في كلية القانون بجامعة بنغازي حملت عنوانًا رئيسًا هو "الخُلع في فقه الكتاب والسنة"، وعنوانًا تحتيًا هو "دراسة فقهية مقارنة"، وهنا نلاحظ التكرار في العنوان التحتي لما ورد في العنوان الرئيس، بدليل أنّه لو حذف لم يتغير من معنى العنوان شيء.

13. تجنب ما يلي في العنوان:

أ. العبارات الرنانة والدعائية أو المثيرة أو المادحة للعمل، وكذلك الزخرفة والزركشة والإطارات الملونة والخطوط المتنوعة عند كتابة العنوان، لأنّ هذه أمور تسويقية ليس مجالها البحث العلمي، لأنّنا لسنا بصدد الإعلان عن مشروع تجاري، وهذا كله يخرج البحث العلمي عن الموضوعية، وربما عن الصدق.[1]

1– الربيعة: البحث العلمي، ص72.

ب. الألفاظ والعبارات العامة أو المبهمة، مثل نظرات في...، دراسات في...[1] ، قضايا فقهية ...[2] ، لمحات في .... بحوث في القانون الجنائي، ونظائرها، لأنّها لا تدل على شيء محدد بذاته،[3] فيعزف عنها القارئ، ويتوجه إلى غيرها، لأنّها في الغالب لملمة لموضوعات أو أبحاث في مسائل متناثرة، لا رابط بينها غير كاتبها، ومن هذا.

ج. عدم صياغة العنوان في شكل سؤال.

د. تضمن العنوان علامة تعجب (!) أو فاصلة بين كلماته أو شرطة أو أداة استفهام أو وضع نقطة في نهايته، أو نقطتين متعامدتين للفصل بينه وبين كلمة فصل أو مبحث، لأنّ الأصل أنّه لا علامات ترقيم في العنوان.

هـ. استعمال ألفاظ عامية أو أجنبية، إذ الواجب صياغة العنوان بلغة عربية فصيحة، ومن هذا إصرار البعض على استعمال كلمات أجنبية رغم وجود البديل العربي لها، كمصطلح بنك وكمبيوتر، وبل واشتقاق مفردات منها على النسق العربي.[4]

و. استعمال ضمير الملكية أو "الأنا".

ز. تجنب الغموض في بناء العنوان وتحاشي أسبابه المؤدية إليه، كالتقديم والتأخير في الألفاظ واستخدام المبنى للمجهول، أو استخدام ألفاظ إنشائية أو مهجورة .[5]

1- وقد وقعت أنا نفسي في هذا الخلل، عندما نشرت على صفحات الشبكة العنكبوتية كتابا حمل عنوان "دراسات في الفقه الجنائي الإسلامي"، جمعت فيه ثلاثة بحوث سبق لي نشرها في مجلات علمية محكمة، وقد كانت البحوث بعنوان:

- أساس تخفيف عقوبة قتل الوليد صيانة للعرض.
- العقوبة بالتشهير في الفقه الإسلامي.
- التكييف الفقهي للدية.

ولا عذر لي في هذا الخلل إلّا أنّني سبقت إليه من قبل القانوني الكبير الدكتور عوض محمد عوض، حيث نشر كتابًا بالعنوان نفسه، جمع فيه جملة من بحوثه، تناولت أحدها موجب الحسبة في الفقه الإسلامي، والآخر جاء عن التقسيم الثلاثي للجرائم في الفقه الإسلامي وطبيعته، وثالثها تناول بالعرض والتحليل جملة إشكاليات أثارتها تشريعات الحدود، وكان العلامة الجليل عبد الجليل القرنشاوي رحمه الله، عندما كان يدرِّس في كلية الحقوق بجامعة بنغازي في سبعينيات القرن الماضي، نشر كتابًا بعنوان "دراسات في الشريعة الإسلامية، وهو في الحقيقة عرض لأحكام الميراث والوصية في الفقه الإسلامي، أضاف إليه بيان الأحكام الفقهية للوقف والحجر على الأموال والولاية عليها، مع شرح إجمالي لعدد من العقود المالية.

2- ويؤكد هذا أنّه بمقارنة ثلاثة كتب حملت العنوان نفسه "قضايا فقهية معاصرة"، أولها من وضع سعد الخثلان، وثانيها ألفه محمد تقي الدين العثماني، وثالثها أشرف عليه صلاح الصادي، تبيّن أنّها لم تتلاقَ في شيء من محتواها إلّا عَرَضًا، فكأن كل منها يتناول موضوعا منبت الصلة بالكتابين الآخرين، ولم تنتج هذه الوحدة في العنوان إلّا اختلافًا في المحتوى.

3- الربيعة: البحث العلمي، ص73.

4- ومن هذا اشتقاق لفظ البنكية من البنك، كما فعلت سامية شرفة في أطروحتها للدكتوراة، التي قدمتها سنة 2007م لقسم الشريعة بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر، بباتنة بالجزائر، وقد كانت بعنوان "التوظيف الحديث لعقد القرض في الخدمات البنكية"، فاستعملت كلمة بنكية بدل مصرفية، أو استعمال كلمة كمبيوتر بدل حاسوب في عنوان الرسالة، كما فعل إحسان طبال في رسالته للماجستير، التي قدمها سنة 2014م لكلية الحقوق بجامعة الجزائر (1)، وكانت بعنوان "النظام القانوني للتحقيق في جرائم الكمبيوتر"، بل إنّ البعض استعمل اللفظين معا في عنوان رسالته، كما فعلت سعيدة حنافي في أطروحتها للدكتوراة في القانون الخاص، التي قدمتها سنة 2022 إلى جامعة الجيلاني بونعامة بالجزائر، وجاءت بعنوان "مسئولية البنك عن أخطاء الكمبيوتر عن النقل الإلكتروني للنقود"، فعنونتها بالبنك والكمبيوتر، بدل المصرف والحاسوب.

5- المشهداني: منهجية البحث العلمي، ص79.

الخاتمة

بعد الانتهاء بتوفيق الله جل وعلا من دراسة هذا الموضوع نخلص إلى بعض من ثمراته، نراها تتمثّل حصرًا في:

أولاً: النتائج:

1. للعنونة في البحث العلمي أهمية بالغة، فهي ليست مجرد وصف عرضي لمحتواه، بل إنّها تمييز له عن غيره، ورائد يهدي إلى مضمونه، والعنوان هو البوابة الرئيسة والمدخل الأساسي للموضوع، ولذا يجب أنْ يكون واضحًا وجاذبا للقارئ.

2. لعنوان البحث من الأهمية ما قد يعدّل البحث ذاته، لأنّه يرشد القارئ إلى فكرته الأساسية، وهو أكبر محفز على مطالعة البحث، وله دوره في ضبط موضوع البحث وخطته، وفي الحد من السرقات الأدبية وسرعة كشفها، وله أيضًا أثره على الباحث وإبراز قدراته ومهارته البحثية.

3. بقدر إحكام صياغة العنوان تكون للبحث ولموضوعه أهميته، فالصياغة ليست عملية اعتباطية ولا عشوائية، بل إنّها تتطلب توافر شروط فيه، بعضها شكلية وبعضها موضوعية.

4. ليكون العنوان جيدًا لابد أنْ يكون واضحا لا لبس فيه، كلماته قاطعة الدلالة على محتوى البحث، متينة، بعيدة عن العمومية والغموض والحاجة إلى الشرح.

5. لابد أنْ يكون عنوان البحث العلمي مرتبطًا بموضوع البحث ودالًا عليه، متطابقًا مع محتواه، ومعبرًا عن مشكلة البحث، مع اتسامه بالابتكار والتميز.

6. ينبغي ألّا يظهر في العنوان ما يدل على أنّ متغيرات البحث هي تحصيل حاصل، لا تحتاج إلى برهنة، أو ينبئ عن الحكم أو النتائج، أو سبق استخدامه في بحث أو رسالة أو كتاب سابق.

7. من سمات العنوان الجيد الدقة والإيجاز، مع توافق ترتيب ألفاظه وخطة البحث في الورود، وتحاشيه ما يظهر منه ابتغاء الشهرة أو الإثارة أو احتقار أعمال الغير أو تسفيهها.

8. ينبغي تحاشي استعمال أدوات الربط في العنوان والعناوين التحتية ما أمكن، وتجنب استخدام النصوص الشرعية والكلمات غير العربية وعلامات الترقيم.

9. يتوجب الحذر من الوقوع في خطأ لغوي أو إملائي أو مطبعي في العنوان، مع تجنب السجع والمصطلحات الغربية أو التي تحتمل تأويلات عدة، والحرص وتكرار كلمات العنوان فيه ولو باشتقاقات أخرى.

ثانيًا: التوصيات:

1. بشأن الرسائل العلمية ينبغي التريث في اعتماد عنوانها من قِبل القسم العلمي ومجلس الكلية، ومنح الطالب ومشرفه فسحة من الوقت، لا تتجاوز ثلاثة أشهر، من اعتماد الموضوع، لصياغة العنوان بشكل نهائي، تحاشيًا لتعديله فيما بعد.

2. النص وبوضوح وبكل دقة على ضوابط صياغة العنوان في لوائح الدراسات العليا بالكليات، وعدم ترك ذلك لحين مناقشة الرسالة، لأنّ ذلك مدعاة للقول بالهوى، لو عاصره تقلب في وجهات النظر وانعدام الضوابط.

ثبت المصادر

– الألوسي، محمود شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ–1992م.

– التهانوي، محمد بن علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان– ناشرون، بيروت، 1996م.

– جبل، محمد حسن: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.

– الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ–1987م.

– ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: علي بن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ–1988م.

– الدؤلي، أبو الأسود: ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط2، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1418هـ–1998م.

– ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

– الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن: البحث العلمي، ط6، مكتبة العبيكان، الرياض، 2012م.

– رضا، أحمد: معجم متن اللغة، مكتبة الحياة، بيروت، 1379هـ–1960م.

– الأزهري الهروي، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

– ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق: الكنز اللغوي في اللسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

– سليم، أيمن سعد: أساسيات البحث القانوني، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010م.

– ابن سليمان، عبد الله بن محمد: القول الغلط في الفقه الإسلامي– دراسة تأصيلية تطبيقية"، رسالة دكتوراه قدمت سنة 2017م إلى قسم الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم بالسعودية.

– شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، ط6، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1968م.

– الشيخلي، عبد القادر: قواعد البحث القانوني، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 1999م.

– العبار، سعد خليفة: المختصر الخليلي في القرن الحادي والعشرين، ط1، 2021م، منشور إلكترونيًا على مكتبة نور.

– عبد الحميد، محمد: البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2013م.

– عبد العال، إسماعيل سالم: البحث الفقهي– طبيعته خصائصه –أصوله– مصادره، ط1، مكتبة الزهراء، القاهرة، 1412هـ–1992م.

– العبدلي، أحمد راجح حيدر: أساسيات البحث العلمي، ط1، دار بصمة للطباعة، صنعاء، 2022م.

– عمر، أحمد مختار عبد الحميد: معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1429هـ–2008م.

– ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.

– الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

– الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ، 2005م.

– الفيومي، أحمد بن محمد بن علي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.

– القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت.

– المحمودي، محمد سرحان علي: مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، صنعاء، 2019م.

– مرتضي الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت.
– مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ضبطه ورقمه وأخرج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
– المشهداني، سعد سلمان: منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة ودار نبلاء ناشرون، عمان– الأردن، 2019م.
– ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.